

السودان – تحديث بشأن "يوناميد": حان وقت العمل الفعال

رقم الوثيقة: AFR 54/007/2008

8 فبراير/شباط 2008

"يوناميد ... عملية مشتركة غير مسبقة. فهي تعكس عزمنا المشترك على وضع حد للمأساة في دارفور، مرة واحدة وإلى الأبد." الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في خطابه أمام قمة الاتحاد الأفريقي، 31 يناير/كانون الثاني 2008.

يتحمل مجلس الأمن الدولي مسؤولية ضمان أن تحصل "عملية الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة المشتركة في دارفور" (يوناميد) على الموارد والقدرة على المناورة اللازمين لإنجاز ما فوضت به من مهام. والآن، وبعد أن أقر المجلس القرار 1769، يتعين عليه وضع هذا القرار موضع التطبيق. ويمثل التداول بشأن دارفور الذي تقرر أن يجريه المجلس في 8 فبراير/شباط 2008، فرصة لإحراز التقدم نحو إيجاد الحلول للنفراث المتعلقة بالموارد، ولا سيما النقص في أعداد المروحيات، التي تحول دون ممارسة الضغط الكافي على حكومة السودان كيما تقبل بقائمة الدول المسهمة بالقوات، ومن أجل ضمان نشر قوات كافية وجيدة التمويل والتدريب على وجه السرعة.

وتستطيع "يوناميد"، حتى دون الحصول على كافة الموارد اللازمة، تعزيز الحماية للأشخاص النازحين وغيرهم من المدنيين. وينبغي أن لا يكون هناك أي تأخير في زيادة وتيرة تسيير الدوريات وفي القيام بأنشطة الاتصال بجميع الجهات المعنية المختلفة.

وينبغي على مجلس الأمن أن لا يقبل باحتمال الفشل في دارفور بسبب نقص الموارد. كما ينبغي على الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي تملك وسائل تمكين "يوناميد" من التحرك – وبخاصة المروحيات – أن توفر لها هذه الوسائل أو تضمن توفيرها. وينبغي النظر إلى ذلك الآن على أنه من الأولويات. وكمسألة ينبغي أن تأخذ صفة الاستعجال، يتعين استطلاع جميع الخيارات، بما في ذلك النقل الفوري للمروحيات من عمليات أخرى للأمم المتحدة لا تحتاج إليها بالقدر نفسه كما هو الحال في دارفور.

وعلى الرغم من أن نشر "يوناميد" قد تحقق الآن في دارفور، لتحل محل "بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان"، فإن حكومة السودان ما برحت تعرقل النشر الكامل لقواتها. ففي 7 يناير/كانون الثاني، فتحت قوات الحكومة السودانية النار على قافلة تموين تابعة لـ"يوناميد" أثناء سيرها في شمال دارفور ليلاً، ما أدى إلى إصابة السائق بجروح بليغة. وكانت "يوناميد" قد أبلغت حكومة السودان بمغادرة القافلة مركز انطلاقها وبالطريق الذي ستسلكه.¹

¹ أنظر <http://www.un.org/apps/sg/sgstats.asp?nid=2943> للاطلاع على بيان الأمين العام للأمم المتحدة حول الحادثة. واعتزضت حكومة السودان على قوة الأمم المتحدة إلى درجة أن أسابيع مرت في الجدل حول ارتدائها القبعات الزرقاء. وقامت الحكومة بتأخير دفعة من القبعات الزرقاء كانت قد أرسلت إلى الأفراد الذين سيستبدلون قبعاتهم.

إن من المحتم الآن أن يتم تجنب المطبات التي جعلت "بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان" عاجزة عن توفير الحماية الفعالة للمدنيين. وينبغي تزويد "يوناميد" بالوسائل اللازمة لضمان الحماية للمدنيين، ومن أجل عدم تعرض النازحين والمهجرات داخلياً ممن يغادرون المخيمات للاغتصاب أو القتل أو التحرش، وعدم تعرض قوافل المساعدات الإنسانية للهجمات.

الموارد المتوافرة وغير المتوافرة

- **الأفراد:** عوضاً عن تأمين قوة لحفظ السلام يزيد قوامها على 26,000 من القوات العسكرية والشرطة والموظفين المدنيين، كما نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1969، لم يزد عدد القوات الميدانية التابعة لـ"يوناميد" في يناير/كانون الثاني 2008 عن 6,880 من الأفراد، إضافة إلى 645 من الموظفين العسكريين المكتبيين والمراقبين العسكريين. وإلى جانب هؤلاء، كان هناك 1,550 من رجال الشرطة. ويمثل هذا زيادة في عدد القوات بمقدار 1,400 على ما ضمته قوة "بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان" في نوفمبر/تشرين الثاني 2007. ولم يقبل السودان بعد بقائمة الدول المسهمة في القوات التي قُدِّمت إليه في سبتمبر/أيلول 2007، واعترض عملية نشر قوات متخصصة تعتبر ضرورية للقوة المختلطة: وهي وحدة مشاة تايلاندية؛ ووحدتا قوات خاصة نيباليتان؛ ووحدة هندسة إسكندنافية. وثمة بواعث قلق من أن بعض قوات "يوناميد" في دارفور لم تتلق التدريب الكافي للقيام بمهمة معقدة من هذا القبيل.
- **الشؤون المدنية والسياسية:** كانت إحدى نقاط ضعف "بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان" تتمثل في افتقارها إلى العدد الكافي من العاملين المدربين للتعامل مع الأمور المدنية والسياسية اللازمة لبناء علاقات طيبة مع الجماعات السياسية والمسلحة المختلفة، بما فيها الجماعات الإثنية العربية وغير العربية. فليس ثمة سبيل لبناء البيئة الآمنة لأهالي دارفور سوى جهود اتصال مع الجميع من هذا القبيل وتقديم الدعم، حيثما يكون ذلك ممكناً، للمساعي المحلية للمصالحة. ومن شأن توفير هذه البيئة أن تسمح لهيئات المساعدات الإنسانية ولـ"يوناميد" بأن تنتقل بلا خوف. وبحسب ما فهمته منظمة العفو الدولية، فإن من المرجح تماماً أن يتم نشر عدد كافٍ من الأفراد المختصين بالشؤون المدنية والسياسية للقيام بهذا الدور الحيوي في دارفور لأربعة أشهر على الأقل.
- **المروحيات:** لم تتلق "يوناميد" حتى الآن 24 طائرة مروحية طلبتها الأمم المتحدة لتأمين قدرة قوات الأمم المتحدة على التنقل بصورة مناسبة في السودان.² ومن دون وجود المروحيات، لا تستطيع "يوناميد" نشر القوات للتعامل مع الأزمات، بينما لا يكون باستطاعة المراقبين العسكريين أو المدنيين التحقيق في الحوادث التي تقع في المناطق غير الآمنة. وقد علمت منظمة العفو الدولية أن ثمة حوادث قد وقعت ورفضت حكومة السودان أثناءها السماح لبعثة الاتحاد الأفريقي بأن تقوم بعمليات إخلاء طبي لأشخاص جرحى عن طريق المروحيات. ويتعين على حكومة السودان السماح لـ"يوناميد" بأن تعمل بحرية ضمن نطاق الصلاحيات الممنوح لها من الأمم المتحدة.
- **وسائل النقل البري:** ما زالت "يوناميد" تفتقر إلى التجهيزات الكافية والمناسبة من وسائل النقل البري. فقد زودت كندا بعثة الاتحاد الأفريقي بـ 105 ناقلات جنود مصفحة في 2005 تشغّلها الآن "يوناميد". ومن الضروري تدريب سائقي "يوناميد"، وهناك فريق مهمات كندي يشرف على التدريب. بيد أنه ونظراً لواقع أن مدة عقود العديد من أفراد "يوناميد" لا تزيد على ستة أشهر، فإنه بحلول نهاية فترة التدريب، أي بعد نحو ستة أسابيع، لا يكون ما يتبقى لهم من

² في 5 فبراير/شباط، أعلن أن إثيوبيا وبنغلاديش قد عرضتا تقديم مروحيات إلى "يوناميد".

زمن السياقة الفعلية سوى أربعة أشهر، لا يكونون خلالها قد اكتسبوا الخبرة اللازمة قبل أن تنتهي عقودهم. ومن الواضح أن من الأفضل جلب سائقي ناقلات الجنود هذه من البلدان التي تقدمها.³

• الجمارك وتأشيرات الدخول: ما زال للعراقيل التي تضعها الحكومة السودانية تأثيرها السلبي على العمليات. فقد طلبت

الحكومة السودانية دفع رسوم جمركية على التجهيزات الواردة لـ"يوناميد"، بما في ذلك أجهزة الاتصالات وسواها من المستوردات الضرورية القادمة عن طريق ميناء بورسودان، ما أدى إلى تأخير في عمليات "يوناميد". وسمح لهذه السلع في نهاية الأمر الدخول دون دفع الرسوم كما هو متفق عليه في اتفاقية الحكومة مع الأمم المتحدة، ولكن بعد أن أدى ذلك إلى تأخير لا يستهان به. وشهد إصدار تأشيرات الدخول عراقيل مماثلة.

• اتفاقية وضع القوات: استغرقت المفاوضات بشأن اتفاقية وضع القوات حتى 4 فبراير/شباط 2008، عندما أعلن أنه سيتم توقيع الاتفاقية. بيد أن المواعدين اللذين حُددتا لتوقيعها مرّتا دون أن توقع. إذ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في 6 فبراير/شباط 2008 أن اتفاقية وضع القوات ستوقع هذا الأسبوع، وحتى تكون "يوناميد" فعالة، ينبغي أن تتضمن اتفاقية وضع القوات ما يلي:

- حرية التنقل في دارفور دون الحاجة إلى إبلاغ الحكومة السودانية؛
- الحق في العمل ليلاً، بما في ذلك القيام بالرحلات الجوية الليلية وبالدرجات السياحية الليلية؛
- الحق في ضمان عدم قيام حكومة السودان بقطع الاتصالات.

"يوناميد" في الميدان في دارفور

قامت "يوناميد" بتحرّكات إيجابية، ولكن ينبغي أن تكون أكثر تفاعلاً مع ما يحدث على الأرض إذا ما أرادت كسب ثقة الجميع في دارفور.

• الأشخاص النازحين داخلياً: حاولت "يوناميد"، قبل وبعد التسلم والتسليم في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007، بدء حوار مع تجمعات النازحين داخلياً ومواصلة هذا الحوار، ولا سيما عن طريق زيارة المخيمات والاستماع إلى مشكلات النازحين.

• الدوريات السياحية: بحلول نهاية 2007، لم تكن "بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان" تسير سوى دورية واحدة في اليوم. أما معدل عدد الدوريات التي سيرتها "يوناميد" يومياً خلال شهر يناير/كانون الثاني 2008، على عدم كفايتها، فبلغ 16 دورية في اليوم.

• التحقيقات: من الأهمية بمكان مباشرة تحقيقات عاجلة ومستقلة في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وثمة خطر من أن تجد "يوناميد" ما يعترض سبيلها في هذا المضمار، سواء بسبب الافتقار إلى المروحيات وغيرها من وسائل النقل، أو نتيجة المبادئ التوجيهية الأمنية التي كثيراً ما منعت مراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من العاملين مع المدنيين من السفر إلى مناطق تعتبر غير آمنة. ففي 24 يناير/كانون الثاني، هاجمت قوة من الجنجويد، تدعمها طائرات سلاح الجو السوداني، حسبما زعم، قرية صرف جداد في غرب دارفور. وأدى الهجوم إلى مقتل نحو 23 شخصاً، معظمهم من المزارعين، بمن فيهم زعيم المنطقة وأخوه ومعلمون وثلاث نساء. أما البلدة فدمرت عن بكرة أبيها تقريباً. ولم تحقق "يوناميد" في الهجوم إلا بعد أكثر من أسبوع، في 3 فبراير/شباط.

³ يشير الخبراء العسكريون إلى أنه باستطاعة جنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا جميعاً توفير سائقي لعربات نقل الأفراد المصححة.

توصيات

ما ينبغي على مجلس الأمن فعله

ينبغي على مجلس الأمن ضمان امتلاك "يوناميد" الموارد اللازمة لعملها وفق نطاق صلاحياتها، ولا سيما الطائرات المروحية. ويمكن للحلول المؤقتة أن تتخذ شكل نقل بعض المروحيات من عمليات أخرى للأمم المتحدة لا تحتاج إليها بالقدر نفسه الذي تحتاجه "يوناميد"، أو القبول بالعرض الأردني لتقديم وحدة من المروحيات؛ فمع أن مداها العمليتي قصير، إلا أن من شأن استقدامها أن يحسن من القدرات العملية في الميدان. فضلاً عن ذلك، ينبغي على مجلس الأمن الضغط على الحكومة السودانية من أجل قبول قائمة الدول المسهمة بالقوات. ويجب أن يكفل على وجه السرعة، كذلك، نشر قوات كافية وجيدة الموارد والتدريب في دارفور، ومكثراً قوياً للشؤون المدنية والسياسية. وينبغي أن تقيم العناصر المعنية بالشؤون المدنية والسياسية في "يوناميد" علاقات مع جميع أطراف النزاع ومع السكان المدنيين، وأن تُدعم هذه العلاقات، بما في ذلك مع النازحين ومع المجتمعات المتنوعة في دارفور، العربي منها وغير العربي.

ما ينبغي على "يوناميد" فعله

تستطيع "يوناميد"، حتى دون الحصول على الرزمة الكاملة من الموارد الضرورية، أن تتحرك الآن بقوة فعالة قادرة على حماية النازحين والمدنيين الآخرين، وأن تتصرف حيال الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وتضمن الأمن الضروري للمصالحة بين القوات والجماعات الإثنية المختلفة في دارفور.

- 1) تسيير الدوريات بشكل ثابت في محيط المخيمات:** تحدث معظم انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأشخاص النازحين داخلياً عندما يغادرون المخيمات لجمع حطب الوقود أو الذهاب إلى السوق. أما البيئة السائدة فتسهّل توصل قوات "يوناميد" على وجه السرعة إلى اتفاقات مع قادة المخيمات لتوفير الدوريات التي ترافقهم في تنقلاتهم. وهناك 65 مخيماً للمهجرين داخلياً و32 موقعاً لفرق "يوناميد" في مختلف أنحاء دارفور؛ ولذا ينبغي أن لا يقل عدد الدوريات اليومية التي تسيّرهما "يوناميد" عن 32 دورية.
- 2) دوريات على الطرق:** إذا تحققت تسيير الدوريات على نحو متكرر ما بين المخيمات والمدن والقرى، فمن المرجح أن تصبح هذه أكثر أماناً للمسافرين وللمركبات. وقد بدا ذلك واضحاً في المناطق التي تم فيها تسيير الدوريات. ومن المهم أن تزور هذه الدوريات القرى والمستوطنات بصورة متكررة لبناء شعور بالأمان بين السكان المدنيين المحليين.
- 3) الدوريات الليلية:** لم تسيّر دوريات ليلية أثناء فترة تولي "بعثة الاتحاد الأفريقي" مهامها سوى القوات الجنوب أفريقية. وإذا لم تسيّر قوات "يوناميد" دوريات على مدار الساعة، فإنها ستسمح بذلك للجماعات المسلحة، بما فيها الجنجويد، بأن تسيطر على المنطقة.
- 4) الاتصال بشقي قطاعات المجتمع:** لن يكون تسيير الدوريات فعالاً إذا لم ترافقه اتصالات مع السكان المحليين، العرب منهم وغير العرب، بما في ذلك لبناء الثقة والتحرك بناء على ما يرد من تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- 5) التحقيقات:** من المحتم أن تتوافر لـ"يوناميد" القدرة على أن تباشر بصورة عاجلة تحقيقاتها في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وفي التصرفات التي تعرض سلامة المدنيين للخطر.